

قرار رقم: 98

تاريخ: 2017/8/23

تشكيل الفريق الوطني المعني بأنشطة مؤتمر الدول
الاطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ،

بناءً على المرسوم رقم /3/ تاريخ 2016/12/18 (تشكيل الحكومة)،

بناءً على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي إنضم اليها لبنان بموجب القانون رقم
33 تاريخ 2008/10/16،

بناءً على قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم /156/ تاريخ 2011/12/27 (تشكيل
لجنة وزارية لمكافحة الفساد)،

بناءً على قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 157 تاريخ 2011/12/27 (تشكيل لجنة
فنية لمعاونة اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد)،

بناءً على قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 69 تاريخ 2017/3/21 (تعديل تشكيل
اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد)،

بناءً على كتبنا الموجهة الى السادة وزراء: العدل والداخلية والبلدية وشؤون مكافحة الفساد
والى سعادة حاكم مصرف لبنان حول تشكيل فريق وطني معني بأنشطة مؤتمر الدول
الاطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

بناءً على ردود السادة الوزراء وسعادة حاكم مصرف لبنان،

يقرر ما يلي:

المادة الأولى: يشكل الفريق الوطني المعني بأنشطة مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقاً لما يلي:

القاضي خيرية ميسم النوبري	مدير عام وزارة العدل
القاضي كارل عيراني	المستشار القانوني لوزير الداخلية والبلديات
القاضي رنا عاكوم	وزارة العدل ، ضابط الإتصال
المحامي وديع عقل	المستشار القانوني لوزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد
الأستاذ بيار كنعان	مدير الشؤون القانونية في مصرف لبنان
الأستاذ عبد الحفيظ منصور	أمين عام هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان
الرائد وجدي كليب	وزارة الداخلية والبلديات
المحامي شربل سركيس	المستشار القانوني لوزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ضابط الإتصال.

المادة الثانية: يُكّف الفريق الوطني المذكور بما يلي:

1. الإعداد والمشاركة ومتابعة مختلف مؤتمرات الدول الأطراف في إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد واجتماعات فرق العمل والخبراء المنبثقة عنها.
2. التشاور، عند الإقتضاء، مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مختلف المسائل ذات الصلة بموضوع مكافحة الفساد.

3. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب

مكافحة المخدرات والجريمة في فيينا وسائر المنظمات والشبكات الدولية

والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد.

المادة الثالثة: يُبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة.

وزيرة دولة لشؤون التنمية الإدارية



د. عناية عز الدين